

باعتباره أول متطلبات احتساب سعر التعادل

«الشال»: لابد من التعامل مع أسوأ سيناريو لإنتاج النفط

في عام 2013، وهو تطور صحي إن استمر، ما لم يكن يفعل الضعف الشديد في سيولة السوق بشكل عام.

الأداء المقارن لأسواق مالية مختلفة - ديسمبر 2014

بانتهاه شهر ديسمبر، انتهى عام 2014، وكان عاماً حافلاً بالإدارة المتذبذب، تصدّرت فيه أسواق الخليج السبعة المتكاسب لمعظم العام منذ بدايته، ولكنها خسرت معظم مكاسبها في ربيع الأخير بعد أن تهاوت أسعار النفط، وتصدّرت للمكاسب أكثر الدول استفادة من هبوط أسعار النفط. وخصوصاً الأداء لعام 2014 تحقيق 9 أسواق من أصل 14 سوق مكاسب متفاوتة، بينما حققت 5 أسواق خسائر متفاوتة، ثلاثة من تلك الخاسرة أسواق خليجية، والثلاث من تلك الأسواق الخليجية الثلاثة استقرت في غام الجدول.

أكبر الاربحين في عام 2014 كان السوق الصيني الذي اضاف نحو 52.8% إلى مستواه في نهاية عام 2013، ومعظم المكاسب جاءت في الشهور الأخيرة من السنة، تأتي الاربحين كان السوق الهندي بإضافة نحو 29.9%، والاندونكس أكبر المستفيدين من هبوط أسعار النفط. وجاء ثالث الترتيب في المكاسب سوق قطر رغم خسائر الشهور الأخيرة من السنة، وازداد نحو 18.4%، وتلاه سوق البحرين بإضافة 14.2%، ثم سوق دبي بإضافة نحو 12% بعد أن كان بالصدارة بمكاسب بنحو 50%. وحققت ثلاث أسواق رئيسية مكاسب متوسطة وضعيفة، تصدرها السوق الأمريكي بإضافة 7.5% بسبب قوة أداء الاقتصاد الأمريكي واستمرار برنامج التيسير الكمي لمعظم العام، وتلاه السوق الياباني بمكاسب بنحو 7.1% بسبب هبوط أسعار النفط وبرغم بوادر فشل سياسة رئيس الوزراء الاقتصادي، وحقق السوق الألماني مكاسب ضعيفة بنحو 2.7% بسبب استمرار الطلب حول النمو الأوروبي ومشكلات الأزمة الأوكرانية والديون السيادية.

أكبر الخاسرين، إذا استثنينا مؤشر سوق الكويت السعري، كان سوق مسقط بخسائر محدود بنحو 7.2%، وعُمان الأكثر تآثراً بهبوط أسعار النفط ضمن دول مجلس التعاون، وتلاه خسائر المؤشر الوزني للسوق الكويتي بنحو 3.1%، وإلى جانب كل من السوق البريطاني والسوق الفرنسي، شارك السوق السعودي زميله الألماني والكويتي في المنطقة السالبة وبخسائر محدود بنحو 2.4% - بعد أن كان متفوقاً عليها بالمكاسب لمعظم عام 2014. وصدرت مؤخراً للوزنة السعودية لعام 2015 بعجز بنحو 145 مليار ريال متأثرة بأوضاع سوق النفط السلبية.

في خلاصة، بدأت أسواق الخليج عام 2014 وأسعار النفط فوق الـ 100 دولار أمريكي للبرميل وإنتاجها النفطي عند حدوده القصوى، وانتهى عام 2014 وأسعار النفط بنحو نصف مستواها في بدايته مع ضغوط لخفض الإنتاج. انعكس ذلك في حالة العراق في أداء أسواق الدول المستهدفة، فزادت مع حالة هبوط بلغ في بعض الأحيان مستوى الهلع لأسواق دول الخليج. وبدأ العام الجديد (2015) حدث انتهى عام 2014، أي استمرار ضعف سوق النفط واستمرار احمرار أداء أسواق الخليج. وعليه، لا نتوقع أداء جيداً لأسواق الخليج في نصف السنة الأول من عام 2015، بينما سوف يعتمد أداء النصف الثاني من العام الحالي على الحالة التي يستقر عليها سوق النفط، فإن تماشكت أسعاره دون خسائر كبيرة في مستوى الإنتاج، قد تبدأ بالتعويض حتى نهاية العام، أو أن يستمر الأداء الضعيف في حالة استمرار ضعف سوق النفط، والوضع سيكون أسوأ إن تزامن ضعف سوق النفط مع أوضاع جيوسياسية غير مواتية. وفي المقابل، من المحتمل أن يستمر أداء أسواق الدول المستهدفة للنفط بتحقيق المكاسب في كل الأحوال، والفارق سوف يكون في حجم هذه المكاسب وليس في تحقيقها.

أكبر الاربحين

في عام 2014 كان

السوق الصيني الذي

أضاف نحو 52.8%

إلى مستواه في نهاية

2013

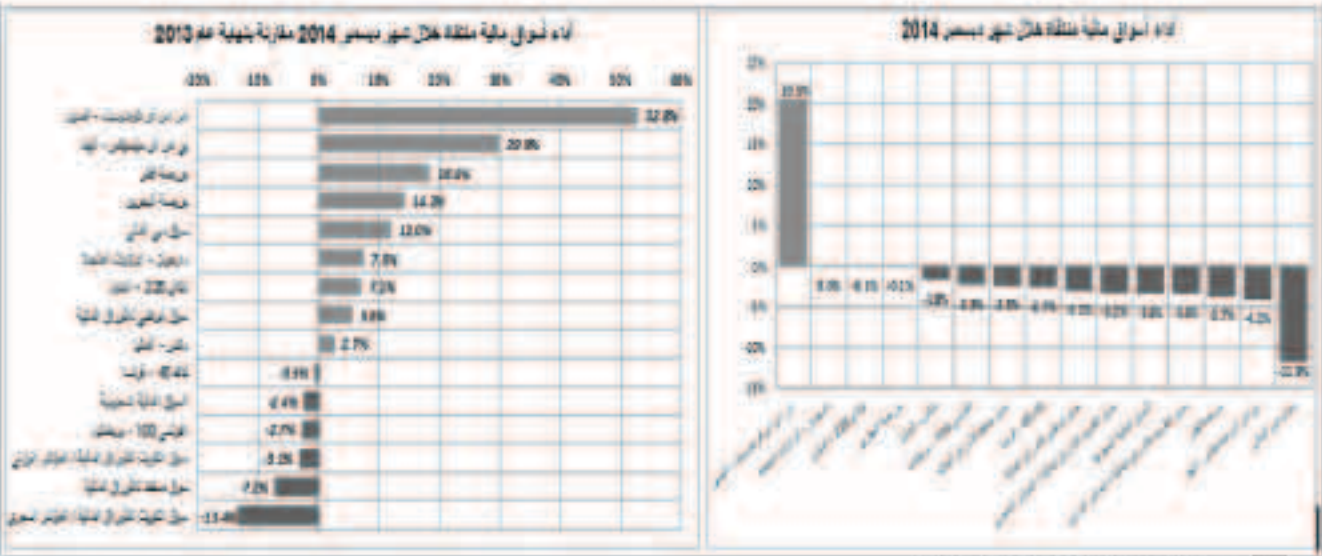
قلت بورصة محلية، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد. وانخفض عدد حسابات التداول النشطة، ما بين نهاية ديسمبر 2013 ونهاية ديسمبر 2014، بما نسبته 54.4% (مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 764.1% ما بين نهاية ديسمبر 2012 ونهاية ديسمبر 2013، وذلك نتيجة تأثير إدراج بنك وربة على الحسابات النشطة خلال سبتمبر 2013)، وقد بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية ديسمبر 2014، نحو 60,993 حساباً، أي ما نسبته 17.7% من إجمالي الحسابات، مقارنة بنحو 133,795 حساباً في نهاية ديسمبر 2013، أي ما نسبته 42.1% من إجمالي الحسابات، ومرتفعاً عن مستوى نهاية نوفمبر 2014 بنحو 122.9%، خلال شهر واحد نتيجة إدراج شركة الاتصالات الكويتية «فيحاء» خلال ديسمبر 2014.

خصائص سيولة سوق الكويت للأوراق المالية (يناير - ديسمبر 2014)

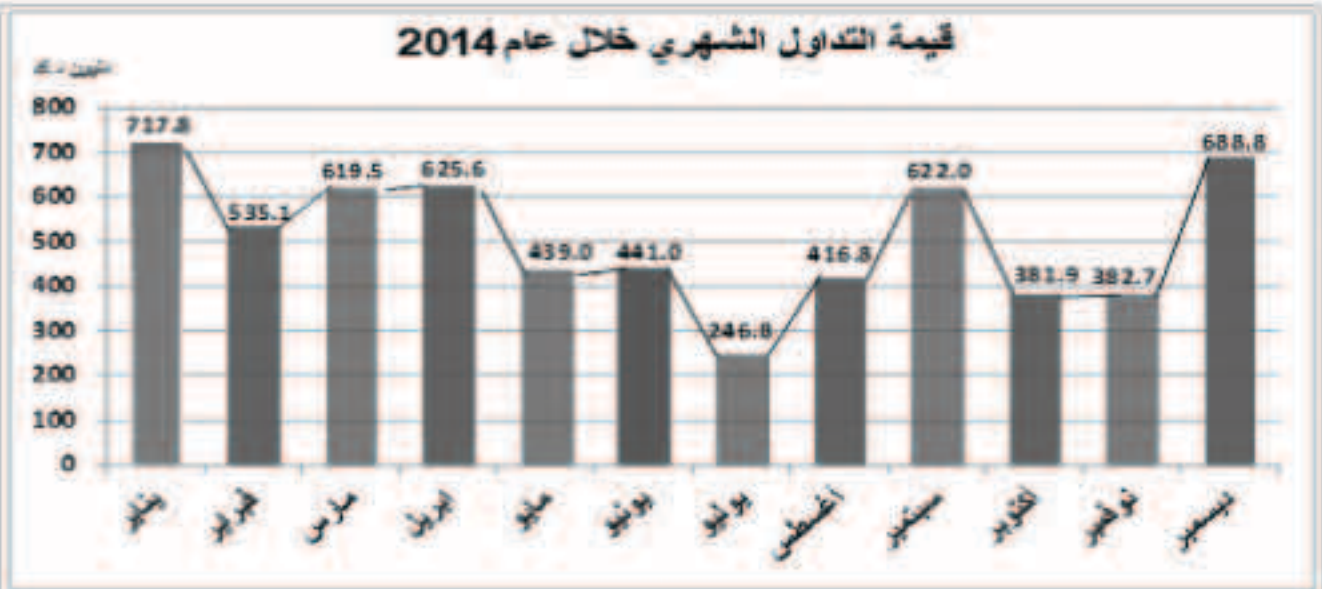
بانتهاه عام 2014، يكون سوق الكويت للأوراق المالية قد أضاف خلال شهر ديسمبر لسيولة -قيمة التداولات- نحو 688.8 مليون دينار كويتي، أو نحو 12.7% إلى مجمل سيولته لأحد عشر شهراً من العام الجاري، لتبلغ سيولة السوق منذ بداية عام 2014 وحتى نهاية شهر ديسمبر نحو 6,117 مليار دينار كويتي، إلا أن سيولة عام 2014، مقارنة مع سيولة عام 2013، قد انخفضت بنحو 45.3%، وتكاثف على سيولة السوق كلاً من ضعف مستوى الثقة فيه إضافة إلى تهاوي أسعار النفط في الأشهر الأخيرة من العام.

وباستخدام نفس وسيلة القياس، أي متابعة نصيب أعلى 30 شركة من قيمة التداولات، نلاحظ انحسار مساهمة في انحراف السيولة، رغم استمرارها بشكل غير مبرر، فقد استحوذت على الشركات على نحو 67% أو ما قيمته نحو 4,098 مليار دينار كويتي من سيولة السوق، ومثلت نحو 63.7% من إجمالي قيمته الرأسمالية، وبلغ عدد شركات المضاربة ضمن العينة 17 شركة، واستحوذت على 23.1% من إجمالي قيمة تداولات السوق، أي نحو 1,416 مليار دينار كويتي، بينما بلغت قيمتها السوقية نحو 3.4% فقط من إجمالي قيمة شركات السوق، وتشير الأرقام إلى انخفاض ملحوظ في الاتجاه إلى المضاربة، فقد كان نصيب شركات المضاربة في عام 2013 وعددها 22 شركة ونصيبها من قيمة السوق 3.3% نحو 45.7% من سيولة ذلك العام.

هذا الانخفاض في التركيز على شركات المضاربة في الإثنا عشر شهراً امتد إلى معدلات دوران أسهمها وإن قلت عالية، فبينما استمر معدل دوران الأسهم لكل شركات السوق ضعيف ويحدود 20.8%، وضعيف سيولة لعينة الـ 30 شركة الأعلى سيولة ويحدود 21.9%، بلغ للشركات الـ 17 نحو 140.1%، وبلغ لأعلى شركة 1026.7%، والثاني أعلى شركة 980% والثالث أعلى شركة 855.8%، وتقل رغم ارتفاعها أدنى بكثير من معدلات دوران هذه العينة من الشركات



رسم بياني يوضح أداء بعض الأسواق العالمية



رسم بياني يوضح قيمة التداول الشهري في البورصة المحلية خلال 2014

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة الماضي، قد بلغت

للتداول، وعدد الصفقات للمبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي أقل نشاطاً، إذ انخفضت جميع المؤشرات، مؤشر القيمة الماضي، ومؤشر الكمية

و 2.2% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2013)، أي أن بورصة الكويت

التعاون الخليجي)، (مقارنة بنحو 91.5% للكويتيين و 6.2% للمتداولين من الجنسيات الأخرى

86.7% للكويتيين و 10.3% للمتداولين من الجنسيات الأخرى و 3% للمتداولين من دول مجلس

كويتي فقط. وتغير التوزيع النسبي بين الجنسيات عن سابقه، (نحو

اسم الشركة	عدد المقاييس	عدد الشركات	عدد المقاييس	عدد الشركات	عدد المقاييس	عدد الشركات
1. بنك الكويت الوطني	426.0	1	426.0	1	426.0	1
2. بنك الخليج	220.6	1	220.6	1	220.6	1
3. بنك الكويت	215.0	1	215.0	1	215.0	1
4. بنك الكويت	261.9	1	261.9	1	261.9	1
5. بنك الكويت	258.4	1	258.4	1	258.4	1
6. بنك الكويت	459.4	1	459.4	1	459.4	1
7. بنك الكويت	428.3	1	428.3	1	428.3	1
8. بنك الكويت	1,356.8	1	1,356.8	1	1,356.8	1
9. بنك الكويت	466.7	1	466.7	1	466.7	1
10. بنك الكويت	198.3	1	198.3	1	198.3	1
11. بنك الكويت	332.3	1	332.3	1	332.3	1
12. بنك الكويت	199.3	1	199.3	1	199.3	1
13. بنك الكويت	1,559.9	1	1,559.9	1	1,559.9	1
14. بنك الكويت	79.3	1	79.3	1	79.3	1
15. بنك الكويت	464.3	1	464.3	1	464.3	1
16. بنك الكويت	62.8	1	62.8	1	62.8	1
17. بنك الكويت	319.3	1	319.3	1	319.3	1
18. بنك الكويت	185.9	1	185.9	1	185.9	1
19. بنك الكويت	95.0	1	95.0	1	95.0	1
20. بنك الكويت	1,399.3	1	1,399.3	1	1,399.3	1
21. بنك الكويت	114.3	1	114.3	1	114.3	1
22. بنك الكويت	203.9	1	203.9	1	203.9	1
23. بنك الكويت	278.4	1	278.4	1	278.4	1
24. بنك الكويت	1,514.2	1	1,514.2	1	1,514.2	1
25. بنك الكويت	19.4	1	19.4	1	19.4	1
26. بنك الكويت	216.7	1	216.7	1	216.7	1
27. بنك الكويت	169.8	1	169.8	1	169.8	1
28. بنك الكويت	357.8	1	357.8	1	357.8	1
29. بنك الكويت	114.7	1	114.7	1	114.7	1
30. بنك الكويت	267.8	1	267.8	1	267.8	1
31. بنك الكويت	66.0	1	66.0	1	66.0	1
32. بنك الكويت	211.5	1	211.5	1	211.5	1
33. بنك الكويت	619.2	1	619.2	1	619.2	1
34. بنك الكويت	97.9	1	97.9	1	97.9	1
35. بنك الكويت	2,661.2	1	2,661.2	1	2,661.2	1
36. بنك الكويت	853.3	1	853.3	1	853.3	1
37. بنك الكويت	21.9	1	21.9	1	21.9	1
38. بنك الكويت	1,025.8	1	1,025.8	1	1,025.8	1
39. بنك الكويت	113.3	1	113.3	1	113.3	1
40. بنك الكويت	81.8	1	81.8	1	81.8	1
41. بنك الكويت	60.0	1	60.0	1	60.0	1
42. بنك الكويت	2,759.0	1	2,759.0	1	2,759.0	1
43. بنك الكويت	931.3	1	931.3	1	931.3	1
44. بنك الكويت	367.8	1	367.8	1	367.8	1
45. بنك الكويت	362.9	1	362.9	1	362.9	1
46. بنك الكويت	753.1	1	753.1	1	753.1	1
47. بنك الكويت	244.5	1	244.5	1	244.5	1
48. بنك الكويت	436.8	1	436.8	1	436.8	1

التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات السوق المحلي خلال الأسبوع الثالث

أياً كانت خلاصة حوارنا حول سعر التعادل لبرميل النفط الكويتي، أي ذلك السعر الذي لا تحقق فيه الموازنة العامة فاتحاً مع مصروفاتها، لم يعد مهما الآن بعد أن كسرت أسعار برميل النفط حاجز الـ 45 دولار أمريكي إلى الأدنى، والمهم ليس اللق على مستوى أسعار النفط، على المدى القصير، وإنما توزيعه لوضع أسس التعامل مع المدى المتوسط إلى الطويل بما يضمن استدامة سلامة المالية العامة، وتقدير متفق عليه لكيفية احتساب سعر التعادل، قد يكون واحداً من أهم الأسس.

وأول متطلبات احتسابه هو التعامل مع أسوأ سيناريو لإنتاج النفط، ففي عام 1972 مثلاً كانت الكويت تنتج 3 مليون برميل يوميا، انخفضت إلى 2 مليون برميل يوميا في أواخر سبعينات القرن الفائت، ثم بلغ مستوى الإنتاج مليون برميل يوميا ويذكر أنه هبط إلى 650 ألف برميل يوميا فقط في أجزاء من عام 1983 رغم أن حصة الكويت في أوبك كانت 800 ألف برميل يوميا، واليوم يقوم الرئيس الفنزويلي بجملة لتسويق فكرة خفض الإنتاج بعد أن حقق اقتصادها نمو سالب وبلغ معدل التضخم 63%، واقتصاد روسيا عجز أن ينتج بالنسبة بنحو 4.8% في عام 2015 مع ضغوط بطلالة وتضخم، وحال إيران والعراق والجزائر ونيجيريا وحتى عُمان لن يكون أفضل كثيراً، وعليه، لا بد لوزارة المالية إن أرادت تسويق عائل لمبدأ السيطرة على سياستها المالية أن تنشر رؤاها للسنوات الثلاث القادمة لمستوى الإنتاج المتخفظ المحتل مدامات إيرادات النفط تمثل أكثر من 95% من إيرادات الموازنة.

بعدما تعلن عن تصورها للمكونات الأخرى، ويمكن حصنها بالقيمة الإجمالية لإيرادات النفط عند مستوى الإنتاج للفكر، شاملاً فروق أسعار بيع المكررات، وشاملاً حصيلة ما يبيع منه لتغطية الاستهلاك المحلي ونسبة نمو السنوي وغالبية الاستهلاك المحلي لنذهب لتوليد الطاقة أي لا نمن له، ولابد من حسم مسألة الاحتياط إلى 10% من الإيرادات العامة وفقاً للامان وتحويلها لاحتياطي الأجيال القادمة، ولابد من استيعاد دخل الاحتياطي كما هو حاصل حالياً مهما بلغت الضغوط ماداماً نعتبر كل دخل النفط وهو مجرد بيع أصل بكم الإيراد وهو أمر خاطئ.. وبعدما تحديد العناصر الأقل أهمية مثل تكلفة إنتاج البرميل ونشر مكوناتها وافترض محتمل لسعر صرف الدولار الأمريكي، ولا بأس أن يحدث لاحقاً بعض الانحراف الموجب في كل ما تقدم.

ذلك يجعل مهمة ضبط مستوى النفقات العامة أمر قابل للتسويق، ويجعل تقديم المبررات للرأي العام المحلي لتبريره وفقاً لتأثيرها الموجب وأولوياتها أمر يدعمه ما يكفي من حجج، وحينها سوف تتشكل الحكومة كهي غير محترقة في محاولتها الهروب من مواجهة مشكلة سقات الديزل باعتبار أن الأولوية لعلاج أزمة المالية العامة هي لرفع الدعم عن الديزل، وهو إجراء صحيح، ولكن تأثيره وأولويته متاخر.

خصائص التداول في سوق الكويت للأوراق المالية (يناير - ديسمبر 2014)

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها، حجم التداول في السوق الرسمي طبقاً لجنسية المتداولين، عن الفترة من 2014/01/01 إلى 2014/12/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية، وأعاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، لكن نصيبهم إلى هبوط، إذ استحوذوا على 51.8% من إجمالي قيمة الأسهم للمابة، (59.9% في عام 2013)، و 46.8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة (57.1% في عام 2013)، وبلغ المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 3,180 مليار دينار كويتي، كما اشترؤا أسهما بقيمة 2,873 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعاً، بنحو 306,724 مليون